A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/376
E/1988/67
6 June 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ٨٢ (أ) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الدولي :
الاستراتيجية الانمائية الدولية
لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨
الاستراتيجية الانمائية الدولية
لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

إعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة

تقرير الامين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا -	الغرض من إعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة	٤ - ٩	٣
ثالثا -	الحالة الاقتصادية العالمية الجديدة	١٠ - ٢٢	٥
رابعا -	التغطية والتصميم	٢٣ - ٢٩	٨
خامسا -	الاهداف والمؤشرات : الحاجة إلى المرونة	٣٠ - ٣٦	١٠
سادسا -	الجدول الزمني	٣٧ - ٣٨	١٢
سابعا -	الاستنتاجات	٣٩ - ٤٣	١٢

* A/43/50 .

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
	المرفقات	
الاول -	وحدات ووكالات منظومة الامم المتحدة التي ردت على الاستقصاء الخاص بوضع استراتيجية انمائية جديدة	١٤
الثاني -	المقرر ١/١٩٨٨ ، إعداد ووضع استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع	١٦
الثالث -	التكيف : التسعينات بوصفها فترة انتقال	١٨
الرابع -	بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية في الثمانينات	٣٠

أولا - مقدمة

١ - صوف تنظر الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والاربعين في امكانية إعلان عقد التسعينات عقدا انمائيا رابعا للامم المتحدة ، وفي امكانية إعداد استراتيجية انمائية جديدة لهذا العقد . وقد طلبت الجمعية العامة بقرارها ١٩٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تقديم المعلومات المتصلة بهاتين المسالتين وبتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الثمانينات .

٢ - وقد أعدت هذا التقرير ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بعد اجراء مشاورات مع بعض كبار المسؤولين بمنظومة الامم المتحدة . كما طلب من مختلف وحدات ووكالات المنظومة بان تقدم ملاحظات خطية في هذا الشان . ويتعذر ارفاق الوثائق الواردة استجابة لهذا الطلب بالكامل لانها بالغة الطول والتعدد ، كما يستحيل في أي تقرير قصير أن يعكس المجموعة المتنوعة الخصبة من التعليقات الواردة فيها . ويحاول التقرير رغم هذا بيان الاراء المعرب عنها ، كما انه يذكر المصدر عند ايراد مقتبسات حرفية للوثائق . ويتضمن المرفق الاول قائمة بالهيئات التي ردت خطيا .

٣ - وقد ناقش رؤساء هيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ونواب رؤسائها في اجتماع لجنة التنسيق الادارية الذي عقد يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موضوع إعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة . واتفقوا على ادراج النتائج المنبثقة عن هذه المناقشة في هذا التقرير ، وهي النتائج التي تفيد بوجود تاييد واسع النطاق لإعداد استراتيجية جديدة . ويرد في المرفق الثاني نص المقرر الذي اتخذته لجنة التنسيق الادارية . أما المرفقان الثالث والرابع فيتضمنان بعض الملاحظات على ما حدث من تطورات في الثمانينات واحتمالات التسعينات المشار اليها في هذا النص .

ثانيا - الغرض من إعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة

٤ - تتوقف عموما جدوى إعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة على ما إذا كان يمكن ايجاد شكل جديد يختلف كثيرا عن الشكل السابق وله مغزاه فيما يتعلق بالحالة الراهنة للاقتصاد العالمي .فقد أدى التدهور غير المتوقع في الحالة الاقتصادية الدولية إلى سرعة جعل الاستراتيجية المتصلة بالعقد الحالي عتيقة الطراز ، مما جعل كثيرا من اهدافها غير ذات دلالة . ومن المشكوك فيه ايضا ما إذا كان اعتمادها بتوافق الاراء يعني وجود التزام هادف وواقعي من الحكومات بمتابعة الاهداف الواردة بها .

٥ - والمناخ الدولي الراهن ليس مناسبا تماما للقيام بمفاوضات جديدة من هذا القبيل : فثمة شعور عميق بعدم التيقن من مستقبل اقتصاد العالم ، كما أن حدود التعاون المتعدد الاطراف تعتبر ضيقة . لذلك ينبغي عدم التهوين من صعوبة هذه المهمة ، وقد شددت بعض الوكالات على انه يمكن لمصداقية منظومة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أن تستعاد جزئيا أو أن تزداد ضعفا بظهور عملية استراتيجية انمائية دولية ثالثة ؛ فهي مشروع خطر يتطلب أقصى اهتمام جاد .

٦ - ومن ناحية اخرى ، يوجد تسليم عام بأن هناك حاجة حقيقية إلى رؤية ابعد مدى فيما يتصل بالمشاريع الوطنية والدولية . ففي الظروف المضطربة الراهنة التي تكتنف الاقتصاد العالمي ، تطغى مشاكل التكيف القصير الاجل على المنظورات الاطول اجلا مع ما لها من اهمية . وقدمت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التعليق التالي :

"ورغم الشكوك التي قد تظهر إزاء نطاق ومضمون الاستراتيجية الجديدة ، هناك عدد من العوامل تشجع على القيام بها . فمن ناحية اولى يعتبر وضع سياسات اقتصادية من قبل مجموعة معينة من مجموعات البلدان ، في وقتنا هذا ابلغ اثرا من اي وقت مضى . ... ومن ناحية ثانية ، قد تؤدي صياغة سياسة اقتصادية جديدة إلى توفير فرصة ممتازة لإعادة التفكير في الدور الذي ينبغي أن يضطلع به النظام المتعددة الاطراف في التسعينات . ومن ناحية ثالثة ، فإن إعداد استراتيجية كهذه فرصة طيبة لاستعادة المنظور الزمني الطويل الاجل الذي يعتبر شرطا ضروريا لتناول مهمة التنمية" .

٧ - وعلى الحكومات أن تكون بعيدة النظر . فاستثماراتها في الهياكل الاساسية ليست لليوم التالي بل لجيل بكامله ، وينبغي لها أن تكون مستعدة لنمو السكان ولاستحداث تكنولوجيات جديدة ولظهور مخاطر جديدة تهدد بقاء الانسان . وحيث أن اقتصادات العالم تتسم بالترابط أكثر من أي وقت مضى ، يجدر بالحكومات أن تنظر إلى المستقبل سويا . فبطء النمو الاقتصادي لم يحل دون إحراز تقدم كبير في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في العقد الاخير ، كما أن تقدم العلم والتكنولوجيا يسير بخطى ثابتة مثل نمو السكان . وينبغي إلقاء نظرة مشتركة على آثار هذه الاتجاهات وغيرها . كما أن إعداد استراتيجية يخلق إطارا عاما للمنظمات الدولية ويساعد في جعل أنشطتها مترابطة ومتساندة .

٨ - ومن ثم ، فإن إعداد استراتيجية للتسعينات والتفاوض بشأنها يمكن أن يكون مجديين بوصفهما فرصة للحكومات لكي تراعي الاحتمالات الطويلة الاجل وذات الاهمية الحيوية ، وتلتزم بأهداف وأولويات التعاون الاقتصادي الدولي . وفي رأي مكتب الامم المتحدة في فيينا أن ،

"العملية التحضيرية ... ينبغي استخدامها في إطار متماسك متعدد القطاعات لتعزيز توافق الاراء الدولي الذي ظهر بالفعل في مختلف المحافل ، سواء كانت قطاعية أو متخصصة أو تركز على قضية بعينها" .

٩ - وليس ضروريا إجراء استعراض وتقييم مستقلين للاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الحالي . فأي تقييم من هذا القبيل ينبغي أن يجئ في نطاق المناقشات المتعلقة باستراتيجية جديدة . وهناك استعراض دقيق أجري في منتصف المدة[1] وأبدى اهتماما كاملا بتغيرات حدثت في البيئة الدولية وجعلت أهداف الاستراتيجية الحالية غير ذات صلة . كما أن استعراض منتصف المدة هذا قد شدد على مدى استمرار صلاحية التصورات الاساسية للتعاون الدولي الواردة في الاستراتيجية . ولا يحتمل لأي تقييم جديد أن يضيف شيئا يذكر إلى استنتاجات استعراض منتصف المدة هذا ؛ وقد يكون مخلا وليس بناء . ومن ناحية اخرى ، من الاساسي تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية في أواخر الثمانينات والاتجاهات السائدة .

ثالثا - الحالة الاقتصادية العالمية الجديدة

١٠ - هناك أسباب كثيرة تكمن وراء الاتفاق العام على أن الاستراتيجية الجديدة لابد وأن تجيء مختلفة عن سابقاتها . فأزمة الدين وانعكاس اتجاه تدفقات الموارد إلى البلدان النامية قد أديا إلى جعل التكيف شاغلا أشد إلحاحا من التنمية للكثير من البلدان . ويعاد النظر في الدور النسبي لقطاع الدولة والقطاع الخاص في أجزاء كثيرة من العالم ، وسوف يؤدي هذا إلى نتائج هامة فيما يتعلق بطبيعة التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد أضعف تدويل الأسواق من قبضة الحكومات على الاقتصادات الوطنية . وصارت أهمية الاهداف الكمية محط شكوك واسعة مع تزايد عدم الاستقرار في اقتصاد العالم لدرجة يتعذر معها تصديق أي تصور للمستقبل . كما أن تنوع الخبرة في الثمانينات قد جعل من الصعب الإبقاء على التعميمات المتصلة بالبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وهناك أيضا إدراك أوسع بوجود حدود لتصور أحسن السبل لمتابعة التنمية في كل بلد .

١١ - وقد ركزت وثيقتا الاستراتيجية السابقتان بشكل أساسي على تدابير البلدان المتقدمة النمو التي تؤثر في جهود التعاون الدولي الرامية إلى دعم عملية التنمية . وكان من المسلّم به أن النمو الاقتصادي في بقية العالم مشكلة اقل شانا ، وأن النمو في الاقتصادات الصناعية سيكون سريعا بدرجة تكفي لدعم التنمية في البلدان النامية ، وأن تحويلها لهياكلها الانتاجية والمالية لن يضر الاقتصادات الاخرى .

١٢ - بيد أن البطء الذي أصاب نمو الاقتصاد العالمي في الثمانينات قد اظهر أن الاختلالات بين الاقتصادات السوقية الصناعية تشكل إشارة خطر للبلدان النامية . ذلك أن أزمة الدين التي عجل بها بطء نمو التجارة العالمية ، والزيادات الكبيرة غير المتوقعة في أسعار الفائدة ، والتحول إلى نقل سالب صاف للموارد ، وهبوط الواردات من البلدان النامية ، قد أكدت الترابط الاساسي في اقتصاد العالم .

١٣ - وثمة قضية هامة أخرى تستحق النظر في إطار الاستراتيجية العالمية ، وهي ناشئة عن إعادة توجيه السياسات الدولية في الاقتصادات الكبيرة المخططة مركزيا ، وعن الدعوة إلى النظر من جديد في مفهوم الامن الاقتصادي الدولي .

١٤ - واحد النتائج المستخلصة من هذه التجربة هو انه ينبغي لوثيقة الاستراتيجية التي سيجري التفاوض عليها في الظروف الحالية أن تكون ذات نطاق عالمي وان تتناول اهتمامات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، كما تجنبت بذلك فعلا الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد[٢] . بيد أن التعاون من اجل التنمية الدولية يجب أن يظل موضع اهتمام رئيسي .

١٥ - وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن التسعينات ستكون فترة انتقالية ، بمعنى أن ضغوط التكيف قد تظل سائدة في كافة مجموعات البلدان تقريبا في النصف الاول من العقد . (ويتضمن المرفق الثالث مذكرة موجزة في هذا الشان) . وعمليات التكيف هذه ذات آثار داخلية بعيدة المدى ، ولكنها تؤثر ايضا على البيئة الاقتصادية الدولية . وثمة تحد كبير هو التاكد من أن عمليات التكيف هذه لن تضعف الاحوال الاجتماعية ونمو الانتاج دون مبرر .

١٦ - أما اسقاطات الاقتصاد العالمي التي تتجاوز مشاكل التكيف وازمات الدين التي تعوق اقتصاد العالم اليوم فتقوم على أسس ضعيفة . ذلك أن احتمالات التسعينات تتوقف على كيفية تقليل خطر الدين ومدى سرعة ذلك ، وكذلك على استئناف تدفق رؤوس الاموال إلى البلدان النامية . والتصورات القائمة على مختلف الفروض المتصلة بهذه التطورات قد تكون أساسا مفيدا للمناقشات الدولية . وقد ذكر صندوق النقد الدولي ان ،

"من الجدير تتبع نتائج نُهج مختلفة مثل زيادة اللجوء على نطاق واسع إلى اسلوب سعر الصرف ، أو الحمائية ، أو إعادة تدوير فوائض موازين المدفوعات وما إلى ذلك ، بالنسبة للتطورات الوطنية والدولية" .

١٧ - وحتى مع افتراض أن الضغوط المالية لن تجلب الشلل ، فإن احتمالات النمو في الاقتصاد العالمي قد تتقيد بشكل حاد من جرّاء استمرار بطء النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وتشير التوقعات والاسقاطات الحالية إلى أن معدلات النمو سوف تتراوح بين ٢,٥ و ٣ في المائة من مجموع الناتج خلال التسعينات . والقلق عام من هذه الاحتمالات . ويلاحظ البنك الدولي أن

"الاتجاهات الحالية تشير إلى أن ازدياد بطء نمو الاقتصاد الدولي خلال الثمانينات سوف يسود لفترة طويلة في التسعينات ، مما سيفاقم مشاكل التكيف التي تتسم أصلا بالخطورة في البلدان العالية الديون ، كما سيعوق استعادتها لزخم نموها . وعلى الاستراتيجية أن تقترح إجراءات سياسية محددة ترمي إلى عكس هذا الاتجاه" .

١٨ - ومن رأي اللجنة الاقتصادية لأوروبا انه

"يبدو أن الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في اوروبا الغربية قد أصبحت معتادة على معدل نمو اقتصادي بطئ نسبيا ، وغير مستمر على المدى الطويل . وفي 'دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨' سُمي هذا الوضع شرك النمو البطئ . ونظرا لحجم ومستوى التنمية في هذه البلدان فقد اتجه هذا الوضع إلى خفض معدل النمو الاقتصادي ، لا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فحسب ، ولكن أيضا في الاقتصاد العالمي بأسره" .

١٩ - وقد يسمح معدل النمو بالمستوى المتوقع حاليا بحدوث تحول هيكلي وتحسن مرض في مستويات المعيشة بالبلدان التي توقفت فيها سرعة نمو السكان أو أصبحوا يميلون إلى النقصان ، ولكن يبدو أن هذا المعدل لن يكون كافيا لخفض المعدلات العالية للبطالة الاقتصادية في أوروبا الغربية . كما أنه لن يدفع التجارة العالمية قدما بشكل يكفي لإثارة نمو مناسب بالبلدان النامية التي تعتمد على الطلب الخارجي من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وهذه الاحتمالات موضع البحث في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن "الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠" .

٢٠ - أما في البلدان النامية فسوف يستمر السكان في النمو بمعدلات تتسم غالبا بالهبوط وإن كانت ستظل تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة . ولابد للانتاج الاجمالي لهذه البلدان من أن ينمو بسرعة تفوق ذلك كثيرا حتى تتمكن من رفع مستويات معيشة سكانها .

٢١ - وهكذا فإن التحدي الكئيب الذي يعترض جهود التنمية الدولية هو إيجاد طرق لتشجيع التنمية حيال بطء النمو في ذلك الجزء من الاقتصاد العالمي الذي كان في الماضي محركا للنمو .

٢٢ - وهناك فرص لتحسين الظروف الاجتماعية في ظل التقشف الاقتصادي . (انظر المرفق الرابع للاطلاع على مذكرة موجزة عن الموضوع) . بيد انه توجد أيضا حدود لهذه الجهود . وقد لاحظت منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تعليقاتها على الطبيعة المحتملة للاستراتيجية الانمائية الجديدة أن احتمالات بطء النمو أو الركود في البلدان النامية

"تشكل تحديا رئيسيا للمجتمع العالمي وهو يستعد للتسعينات . ويصدق هذا بشكل خاص إذا كان الهدف لعام ٢٠٠٠ هو التغلب على أسوأ جوانب تفشي الفقر ألا وهي : انتشار سوء التغذية ، والجوع ، والجهل ، وموت نحو ٤٠ ٠٠٠ طفل صغير يوميا ... وإذا استمرت هذه الاتجاهات ، فإن مستويات الدخل الفردي في أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠ ستظل أدنى بكثير من مستوياتها في عام ١٩٨٠ ، وبالنسبة لكثير من البلدان الافريقية ستكون أدنى حتى من مستوياتها في عام ١٩٧٠ ، أي قبل ٣٠ عاما" .

رابعا - التغطية والتصميم

٢٣ - وقد كشفت المشاورات التي أجريت داخل منظومة الامم المتحدة عن اتفاق واسع على ضرورة أن تركز الوثيقة الجديدة على بضعة موضوعات مختارة ذات أهمية استراتيجية حقيقية . وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن التجربة المستفادة من الاستراتيجية المتعلقة بالعقد الحالي "تثبت بشكل عملي أوجه القصور الكامنة عند اتخاذ استراتيجية شاملة أكثر من اللازمة ، أي استراتيجية تحاول أن تغطي جميع الجوانب الرئيسية لسياسة دولية اقتصادية وانمائية" . ويرى مكتب الامم المتحدة في فيينا انه "ينبغي للممارسة الاستراتيجية أن تحاول أن تمهد الطريق لمزيد من تقارب الآراء حول القضايا الرئيسية ذات الاهمية العامة أو الواسعة للمجتمع الدولي . وهذه مسألة تنطوي على انتقائية وتركيز" . وجاء في رد منظمة الامم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) انه "ينبغي أن تكون الاستراتيجية التالية أقل طنطنة وأكثر عملية" ؛ أي أكثر تواضعا في الهدف وأكثر طموحا في العمل :

- بدلا من تغطية كل شيء ، ينبغي أن تركز [illegible] محدود من المشاكل الهامة والاهداف ذات الاولوية ؛

- ينبغي أن تكون أكثر واقعية وأن تأخذ في الاعتبار الظروف الجديدة للنظام الدولي ؛

- ينبغي إيجاد آليات مرنة لمختلف المحافل من أجل مناقشتها والتفاوض بشأنها ؛ وينبغي للقطاع الخاص ، ولاسيما الشركات عبر الوطنية ، أن يشارك في ذلك .

٢٤ - بيد أن التعاون الدولي يغطي مجموعة واسعة من الانشطة تعترف الحكومات بأنها جميعا اساسية . وهناك مطالبات قوية مستندة على أسباب قوية بادراج وإقرار الشواغل القطاعية ، وليس من السهل الموازنة بين الانتقائية والشمولية .

٢٥ - بيد أن هناك اقتراحا عاما هو أن يكون الفقر وتنمية الموارد البشرية من المواضيع التي ينبغي أن تحظى بتركيز خاص . وتؤيد منظمة العمل الدولي الرأي القائل :

"عدم وجود موضوع رئيسي أو موحد في الاستراتيجية الانمائية الاخيرة قد أسفر عن نقص في التركيز ... وينبغي إيلاء اهتمام زائد بتنمية الموارد البشرية ، كطريقة لاحتواء الفقر ومقاومته" .

٢٦ - وعلى حد تعبير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، "من المناسب لاي حملة عالمية ضد الفقر أن تصبح موضوعا رئيسيا في الاستراتيجية" . كما تلاحظ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) أن "مكافحة الفقر ربما تكون أكثر المهام انطواء على تحد للجهود الدولية التعاونية التي ستبذل في السنوات القادمة" . فهذا المشروع يتضمن عناصر اقتصادية أساسية .

٢٧ - ومما يتمشى مع هذه الآراء النظر في أن ينصبّ التركيز في جزء رئيسي من الوثيقة على أهداف وسياسات اجتماعية واقتصادية رئيسية ذات صلة بالسياسة الدولية في التعاون والتنمية . وربما تغطي فروع لاحقة مسائل قطاعية محددة .

٢٨ - وسينصبّ الاهتمام في الجزء الاول من الاستراتيجية على أهداف إنمائية مثل تخفيف الفقر ، والصحة ، والعمالة ، والامن الغذائي ، والنهوض بالمرأة ، والسياسة السكانية ، والتنمية القابلة للاستمرار بيئيا . ففي هذه المجالات تم التوصل في الثمانينات إلى توافق آراء حول مجموعة واسعة من المسائل . وإعداد استراتيجية جديدة يتيح الفرصة لاستثمار وتعزيز توافق الآراء الذي تحقق حول شواغل وأهداف اجتماعية برزت في كثير من وكالات منظومة الامم المتحدة ، وفي اتفاقات اقليمية هامة مثل خطة عمل جاكارتا لتنمية الموارد البشرية التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في قرارها ٣٤٧ (د - ٤٤) في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، أو إعلان الخرطوم الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبعد البشري في الانتعاش الاقتصادي لافريقيا وذلك في قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٦٣١ (د - ٢٣) . والإعراب شائع عن الشواغل البيئية ، وتؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بصفة خاصة على بروز مسالة المياه ، لا بوصفها مشكلة متلازمة من ناحية الامداد فقط وانما أيضا بوصفها مصدرا للصراع .

٢٩ - ويمكن للاجزاء التالية من الاستراتيجية أن تستعرض السياسات المحلية والدولية في مجموعة واسعة من المجالات ، وأن تحدد المسائل وتسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاتفاق ، وتمتنع في نفس الوقت عن متابعة أهداف وحلول لا تعتبر فيها هذه الالتزامات مجدية . وينبغي أن تغطي هذه الاجزاء مجالات النقد والمالية والتجارة ؛ وطرق ووسائل التغلب على أزمة الدين الدولي ، وعكس مسار تحويل الموارد من البلدان النامية ؛ وتعزيز النظام التجاري الدولي . وبالاضافة إلى ذلك ، تجدر الاشارة إلى مجموعة من الشواغل القطاعية ، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية الاتصالات الدولية ومرافق الهياكل الاساسية .

خامسا - الاهداف والمؤشرات : الحاجة إلى المرونة

٣٠ - يمكن أن تكون الاهداف أدوات نافعة في التعاون الاقتصادي الدولي ، وإن كان لابد أن تكون متصلة بالسلطات المعطاة للحكومات . وقد أصبحت أهداف النمو في استراتيجية العقد الثاني مثار نزاع لا داعي له : فجميع الحكومات ترغب في النمو بيد أنها تواجه قيودا ساحقة في متابعتها .

٣١ - ومن الناحية الاخرى ، كان للهدف من المساعدة الانمائية الرسمية المقبولة من معظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، على الرغم من كونه غير ملزم بأي طريقة من الطرق ، دور هام في العملية السياسية في كثير من البلدان النامية .

٣٣ - وقد تبين أيضا جدوى أهداف محددة في برامج العمل القطاعي التي تم الاتفاق عليها في الوكالات المتخصصة . والمعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية شكل قديم من أشكال تحديد الاهداف ، وقد تبين لمنظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ووكالات اخرى أن تحديد الاهداف يمكن أن يكون نهجا فعالا في حفز الجهود المحلية والدولية نحو مقاصد واضحة المعالم مثل خفض معدل الوفيات بين الرضع والامهات . وتقترح منظمة العمل الدولية أن يكون هدف العقد الانمائي التالي "تحقيق تحسن يمكن قياسه في نوعية حياة جميع الشعوب في شكل معايير محددة ، أحدها الوضع الصحي مُقاسا بمؤشرات محددة" .

٣٣ - ونظرا لشدة أوجه عدم اليقين التي تكتنف احتمالات التسعينات ككل ، من الشائع النظر إلى المحاولات التي تبذل لتحديد أهداف انمائية جامدة أو لتحديد الجوانب الانمائية المتصلة بالنمو على أنها غير مجدية . وتصر احدى الوكالات (مجموعة "الفات") على أنه ينبغي للمرء أن "يتجنب تحديد الاهداف/والتخطيط : ولا لزوم لاهداف كمية في مجالي النمو الاقتصادي والتجارة مثلا . ولا لزوم لوجود نظام معقد من الاهداف النوعية الطموحة" .

٣٤ - ومن المتفق عليه أن استراتيجية التسعينات يجب أن تكون مرنة . فإلى جانب الاهداف حيثما رئي أنها مناسبة ، قد يكون هناك تأكيد جديد على مؤشرات متفق عليها لتتبع سير التقدم ككل ، وعلى وجود آلية رصد تسترعي الانتباه إلى التطورات المقلقة . وتقدم وكالات منظومة الامم المتحدة بالفعل مجموعة واسعة من المؤشرات وإشارات للتحذير المبكر يمكن أن تستخدم لهذا الغرض ، وهناك بالفعل نوع من الرصد أصبح جزءا من ولاياتها .

٣٥ - وقد تكون المؤشرات ذات الصلة في هذا السياق ذات أنواع مختلفة على النحو التالي :

(أ) مؤشرات للتقدم الاجتماعي والاقتصادي - - الدخل الفردي ، الصحة ، التغذية ، العمالة ، السكان ؛

(ب) مؤشرات للمشاكل الوشيكة الحدوث ، مثل الاختلالات الاقتصادية المتزايدة ، وتدهور البيئة ؛

(ج) مؤشرات لاداء السياسة - - اهداف المساعدة الانمائية الرسمية ، والانفاق الحكومي على شتى الاهداف القطاعية .

٣٦ - وينبغي أن تشير المؤشرات إلى المجموعات المعنية من البلدان ، وأن تكون محدودة في عددها . ولأن هناك اتفاقا على هذه المؤشرات مقدما ، فلا بد أن تسهل تحديد المجالات التي تتطلب نظرا مشتركا .

سادسا - الجدول الزمني

٣٧ - إذا أريد اعتماد وثيقة عن الاستراتيجية الجديدة في أواخر عام ١٩٩٠ ، فسيتعين الاضطلاع بعملية تحضيرات واسعة تبدأ في أقرب وقت ممكن . وينبغي أن تشمل هذه العملية مشاورات مع الحكومات والمخططين ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص .

٣٨ - وسيكون من المطلوب إجراء عدد كبير من الدراسات تستخدم خلفية للمناقشات التي ستدور حول الاستراتيجية الجديدة ، بيد أنه إذا لزم تحقيق الهدف وهو وضع وثيقة موجزة وانتقائية ، فلا بد من التصدي لإغراء جعلها جامعة بمقاومة حازمة .

سابعا - الاستنتاجات

٣٩ - على الرغم من بعض التردد ، فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة تعتبر فرصة للقيام بدراسة مشتركة لاحتمالات المستقبل وآثارها ، ولتعزيز الالتزامات بالتعاون الاقتصادي الدولي عامة والتنمية الدولية خاصة ، ولدراسة المسائل الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي .

٤٠ - وينبغي النظر في تجربة الاستراتيجية الاخيرة عند البحث عن نهج يكون مناسبا في الإطار الجديد للاقتصاد العالمي .

٤١ - وكيما تكون الاستراتيجية الجديدة ذات معنى وقادرة على تجميع التأييد الدولي اللازم ، سيتعين عليها أن تركز على مجموعة محدودة من الاهداف الاساسية والواقعية والسياسات المطلوبة لتحقيقها . وينبغي أن تبنى على الاهداف والخطط القطاعية التي تم الاتفاق عليها بالفعل بدلا من مجرد إعادة طرح هذه المسائل .

٤٢ - وينبغي رصد مؤشرات التطورات الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي لإثارة الانتباه والعمل كلما حدثت انحرافات هامة عن المسار المتنبأ به .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٤٨ (A/40/48) ، المرفق .

(٢) TD/350 و Corr.1 .

المرفق الاول

وحدات ووكالات منظومة الامم المتحدة التي ردت على الاستقصاء الخاص بوضع استراتيجية انمائية جديدة

الف - الامم المتحدة

ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية
مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية
مكتب الامم المتحدة في فيينا
منظمة الامم المتحدة للطفولة
الاونكتاد
برنامج الامم المتحدة للبيئة
صندوق الامم المتحدة للسكان
اللجنة الاقتصادية لافريقيا
اللجنة الاقتصادية لاوروبا
اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
مجلس الاغذية العالمي
برنامج الاغذية العالمي

باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي

صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المنظمة البحرية الدولية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الفات)

المرفق الثاني

المقرر ١/١٩٨٨ : إعداد ووضع استراتيجية إنمائية دولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع

بعد أن نظرت لجنة التنسيق الادارية في الخطوات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٣/٤٢ بشأن إعداد ووضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ،

(أ) وافقت على أنه :

'١' يحسُن اتخاذ استراتيجية انمائية دولية جديدة بسبب تزايد التكافل والحاجة الى مراعاة تغير الظروف والاولويات في التسعينات ؛

'٢' ينبغي أن تتناول الاستراتيجية الجديدة مشاكل التنمية باسلوب يكون أكثر تكاملا وليس اقتصاديا خالصا ، وترى أن ينصبّ التركيز على التنمية البشرية ورفاه الناس ، باعتبار الاهداف الاقتصادية وسيلة لتحقيق الاهداف البشرية . وتهيئ عملية إعداد استراتيجية جديدة الفرصة لاستثمار وتعزيز الاهتمامات والاهداف الاجتماعية التي ظهرت في مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛

'٣' ينبغي أن تكون الاستراتيجية الجديدة عالمية في نطاقها ونهجها ، وأن تتناول اهتمامات ومشاكل البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . وينبغي أن تظل تنمية البلدان النامية المحور الرئيسي ؛

'٤' ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية مرنة في صياغتها لكي تتيح عمليات التكيف التي تقتضيها تغير الظروف . وينبغي لمنظومة الامم المتحدة في هذا المجال أن تزيد اهتمامها بوضع مؤشرات خصوصا في المجالين الاجتماعي والبيئي ، فهذا يسعف كثيرا في إعداد الاستراتيجية ورصدها ؛

'٥' ينبغي أن تبدي الاستراتيجية الجديدة الاهتمام الواجب بإيجاد هياكل أساسية ، وخصوصا النقل والاتصالات ؛

'٦' يستدعي إعداد استراتيجية عددا من الدراسات عن احتمالات المستقبل . وينبغي في هذا الصدد مطالبة فرقة العمل المعنية بوضع أهداف إنمائية طويلة الاجل والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، باستعراض العمل الذي يجري في مختلف أنحاء المنظومة ويتناول الاتجاهات والمشاكل المتعلقة بالتسعينات ، من أجل تحديد أية دراسات إضافية لازمة ، واقتراح السبل التي تتيح إعداد هذه الدراسات بجهود تعاونية .

(ب) لاحظت أن النقاط المذكورة أعلاه والقضايا التي أُشيرت خلال مناقشتها تملح أساسا مفيدا لمزيد من العمل وسوف تؤخذ في الاعتبار لدى إعداد التقرير الذي سيقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٤٢ ؛

(ج) لاحظت اتجاه نية المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الى عقد اجتماع لكبار المسؤولين للاضطلاع بمزيد من الاعمال في إعداد ووضع استراتيجية إنمائية دولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وبشأن بعض القضايا الاخرى ذات الصلة التي ستطرح للمناقشة في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٨٨ .

المرفق الثالث

التكيف : التسعينات بوصفها فترة انتقال

حيث أن الاختلالات الحالية لن تقل كثيرا قبل عام ١٩٩٠ ، فإن النصف الاول من العقد المقبل سيظل على الارجح متسما بعمليات تكيف كبرى في عدد كبير من البلدان النامية والصناعية . وأسباب هذا التكيف المطلوب ليست واحدة في كل مكان . ففي كثير من البلدان النامية - وخصوصا في افريقيا وأمريكا اللاتينية - سيظل الهدف المطلوب هو استعادة النمو الاقتصادي ، وإيجاد تحسُّن دائم في ميزان مدفوعاتها ، وتوسيع نطاق قدرتها على الحركة محليا . أما في كبرى البلدان الصناعية فسيظل تقليل الفوائض وأوجه العجز في التجارة الى معدلات قادرة على النماء الداخلي غاية هامة . أما في عدد من الاقتصادات المخططة مركزيا فسيؤدي إيجاد أساليب اقتصادية جديدة وتنفيذها الى تكيفات كبيرة محليا وفي انماط تجارتها .

أما عن البلدان النامية الفادحة الديون فتبين الدراسات التي أجريت مؤخرا على معالم الديون في المستقبل أن نسب خدمة الديون حتى عام ١٩٩٠ ستظل مزعجة الارتفاع . كما يتزايد الادراك بأن مشكلة الديون ليست مسالة احتياجات الى السيولة لفترة قصيرة الاجل ، وبأن التكيفات المطلوبة تحتاج فترة طويلة تمتد الى النصف الاول من التسعينات .

ولعملية التكيف هدف رئيسي هو التخفيف من خطر الديون وإعادة حالة المدفوعات الخارجية الى ما كانت عليه ، بيد أن سرعة تغير البيئة الدولية تجعل من الصعب معرفة البيئة التي ينبغي للبلد أن يتكيف معها ، خصوصا فيما يتعلق بأسعار صرف العملات الرئيسية ، وأسعار الفائدة العالمية ، وأسعار الطاقة ، والقدرة على الوصول الى الاسواق .

وتبين السيناريوهات المتوسطة الاجل أن عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الامريكية في أوائل التسعينات سيكون كبيرا . ويستحسن أن يكون تضييق العجز بزيادة الصادرات وليس بتخفيض الواردات . فالولايات المتحدة تستوعب حاليا سدس الواردات العالمية وأكثر من ثلث الصادرات المصنعة من البلدان النامية . على أنه نظرا لان الواردات تتجاوز الصادرات بمقدار الثلثين ، لابد أن تكون سرعة نمو الصادرات أكثر من سرعة نمو الواردات بنسبة ٧٠ في المائة على الاقل إذا أُريد تخفيض العجز

التجاري . ويستدعي هذا تكيفات رئيسية في توجيه التجارة ، واستعداد الشركاء التجاريين للولايات المتحدة لاستيعاب زيادات كبيرة من صادرات الولايات المتحدة .

ولا يرجع ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الى العجز التجاري وحده وإنما أيضا الى عجز في حساب الخدمات سببته مدفوعات الفائدة . ذلك أن من شأن ديناميات تراكم الديون واستمرار أوجه العجز الكبيرة في الحساب الجاري إيجاد حلقة مفرغة كما حدث في بعض البلدان النامية المدينة . وتبين إسقاطات العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة إنه لا يُحتمل أن يقل عن ١٠٠ بليون دولار قبل عام ١٩٩٠ . وعندئذ ستظل الديون تتراكم بمعدل كبير . وهذا يفيد بانه كلما طال تأجيلها ازدادت جهود التكيف معها . ومقابل ذلك سوف تحتاج أيضا الى تكيف أعمق في بلدان أخرى .

ويختلف طابع جهود التكيف في الاقتصادات المخططة مركزيا . ففي معظم البلدان وخصوصا في الاتحاد السوفياتي تعتبر التغيرات المؤسسية جوهرية لإعادة التشكيل . وينصبّ التأكيد على إصلاح الهياكل الاقتصادية للتعجيل بعملية التحديث . وهناك عنصر مشترك بين هذه الاصلاحات هو التأكيد على القطاع الاجنبي .

المرفق الرابع

بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية في الثمانينات

رغم بطء نمو الناتج في معظم البلدان النامية ، استمر تحسن مؤشرات اجتماعية حساسة مثل العمر المتوقع ونسبة الالتحاق بالمدارس والجامعات لدى الذكور والإناث خلال النصف الاول من الثمانينات (انظر الجدولين ١ و ٢) . وليست هذه المؤشرات مقاييس كاملة للتقدم الاجتماعي ولكنها تغطي قدرا كبيرا من التغير في أحوال المعيشة .

وقد شهدت السبعينات تغيرات مؤسسية وسياسات جديدة وزيادة في الدخول الفردية ، وأدى ذلك الى تحسين الاحوال الاجتماعية في معظم البلدان النامية . وكان أثر هذه التغيرات ملحوظا في الثمانيات أيضا . ويبين الجدولان ١ و ٢ استمرار ارتفاع معدل العمر المتوقع وتعليم الذكور والإناث حتى في البلدان او المناطق التي شهدت انخفاضا كبيرا أو ركودا في الناتج مثلما في افريقيا وأمريكا اللاتينية (انظر الجدول ٣) . ومع ذلك لا يمكن أن تستمر هذه التحسنات في فترة طويلة من الركود الاقتصادي وانخفاض الدخول الفردية . وتوجد أصلا شواهد متناثرة تبين حدوث تدهور في مؤشرات اجتماعية مثل سوء تغذية الأطفال في كثير من البلدان في الثمانينات .

ويؤثر انخفاض الدخول الفردية تدريجيا في قدرة الحكومات على إتاحة الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها . وقد يستمر لفترة ما الاثر الحميد الذي تركته السياسات المتبعة في الماضي . بيد انه حتى لو وضعت الحكومة أولوية عالية للإبقاء على معدلات المصروفات الاجتماعية - وهذا لا يحدث بالضرورة مثلا إذا تأزمت كثيرا حالة الامن - فهناك حدود على إمكانية قيامها بذلك عند انخفاض موارد الميزانية . وقد يكون العسر المالي حافزا على اصلاحات وتحسينات مجدية التكاليف في التعليم والخدمات الصحية ، ولولا ذلك لتعذر القيام بها . وهناك امكانية كبيرة لتعزيز الخدمات العامة على هذا النحو ، ومن الاساسي أن تسعى الى ذلك البلدان التي تفقرها فجاة أحداث لا حيلة لها بها . لكن هناك أيضا حدودا لما يمكن لهذه السياسات أن تحققه ، ولا مفر عاجلا أو آجلا من أن يضرّ انخفاض الدخل الفردي بمستويات المعيشة والتنمية الاجتماعية .

الجدول ١ - العُمر المتوقّع في البلدان النامية

البلدان(أ)	السكان عام ١٩٨٥ (بالملايين)	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨٠-١٩٧٦	١٩٨٥-١٩٨١
افريقيا			
اثيوبيا	٤٢,٣	٤٢,٠	٤٠,٠
انغولا	٨,٨	٤٠,٠	٤٢,٠
أوغندا	١٥,٥	٤٨,٠	٤٩,٠
بنن	٤,٠	٤٢,٠	٤٤,٠
بوتسوانا	١,١	٥٣,٥	٥٦,٠
بوركينا فاصو	٧,٩	٤٢,٢	٤٥,٢
بوروندي	٤,٧	٤٥,٠	٤٦,٥
تشاد	٥,٠	٤١,٠	٤٣,٠
توغو	٣,٠	٤٨,٠	٥٠,٥
تونس	٧,٣	٦٠,١	٦٣,١
الجزائر	٢١,٧	٥٦,٠	٦٠,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٨	٥٥,٨	٥٨,٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٦	٤٢,٠	٤٣,٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٢,٨	٤٩,٠	٥١,٠
رواندا	٦,١	٤٥,٠	٤٦,٥
زائير	٣٠,٧	٤٨,٠	٥٠,٠
زامبيا	٧,٠	٤٩,٣	٥١,٤
زمبابوي	٨,٣	٥٣,٨	٥٥,٨
السنغال	٦,٤	٤١,٢	٤٣,٢
السودان	٢١,٨	٤٥,١	٤٧,٨
سيراليون	٣,٧	٣٧,٠	٣٩,٠
الصومال	٦,٤	٤٢,٠	٤٣,٠
غابون	١,٠	٤٧,٠	٤٩,٠
غانا	١٢,٨	٥١,٠	٥٢,٠
غينيا	٦,١	٣٨,٢	٤٠,٢

الجدول ١ (تابع)

البلدان[1]	السكان عام ١٩٨٥ (بالملايين)	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨٠-١٩٧٦	١٩٨٥-١٩٨١
افريقيا (تابع)			
الكاميرون	٩,٩	٤٧,٠	٤٩,٠
كوت ديفوار	١٠,٣	٤٨,٠	٥٠,٥
الكونغو	١,٩	٤٨,٦	٥٠,٦
كينيا	٢٠,٤	٥٣,٤	٥٦,٠
ليبريا	٢,٢	٥٠,٠	٥٢,٥
ليسوتو	١,٥	٥٠,٩	٥٣,٤
مالي	٨,١	٤٠,٠	٤٢,٠
مدغشقر	١٠,٢	٤٩,٥	٥١,٥
مصر	٤٧,٦	٥٥,٦	٥٨,١
المغرب	٢٢,١	٥٥,٨	٥٨,٣
ملاوي	٧,١	٤٣,٠	٤٥,٠
موريتانيا	١,٨	٤٢,٠	٤٤,٠
موريشيوس	١,٠	٦٤,٩	٦٦,٧
موزامبيق	١٣,٧	٤٣,٥	٤٤,٥
ناميبيا	١,٦	٥١,٢	٥٣,٧
النيجر	٦,١	٤٠,٥	٤٢,٥
نيجيريا	٩٥,٢	٤٦,٥	٤٨,٥
جنوبي وشرقي آسيا			
أفغانستان	١٤,٥	٤٠,٠	٤٠,٥
اندونيسيا	١٦٦,٥	٥٠,٠	٥٣,٥
باكستان	١٠٣,٢	٥١,٥	٥٤,٠
بنغلاديش	١٠١,١	٤٦,٦	٤٨,٦
بوتان	١,٤	٤٣,٩	٤٥,٩
بورما	٣٧,٥	٥٥,٠	٥٧,٥

الجدول ١ (تابع)

البلدان(١)	السكان عام ١٩٨٥ (بالملايين)	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٧٦-١٩٨٠	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨١-١٩٨٥
جنوبي وشرقي آسيا (تابع)			
تايلند	٥١,٦	٦١,٢	٦٢,٧
جمهورية كوريا	٤٠,١	٦٥,٥	٦٧,٧
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٠,٤	٦٥,٥	٦٧,٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣,٦	٤٣,٥	٤٦,٠
سري لانكا	١٦,١	٦٦,٨	٦٨,٩
سنغافورة	٢,٦	٧٠,٨	٧١,٨
الفلبين	٥٥,١	٥٩,٨	٦١,٩
فييت نام	٦٠,١	٥٥,٨	٥٨,٨
كمبوتشيا الديمقراطية	٧,٣	٣١,٢	٤٣,٤
ماليزيا	١٥,٦	٦٥,٣	٦٨,٠
منغوليا	١,٩	٦١,٠	٦٢,٠
نيبال	١٦,٩	٤٥,٨	٤٨,٣
الهند	٧٦٩,٢	٥٢,٩	٥٥,٤
هونغ كونغ	٥,٣	٧٣,٦	٧٥,٤
الصين	١ ٠٥٩,٥	٦٥,٨	٦٧,٨
غربي آسيا			
الاردن	٣,٥	٦١,٢	٦٣,٧
اسرائيل	٤,٢	٧٣,١	٧٤,٤
الإمارات العربية المتحدة	١,٤	٦٦,٨	٦٩,٢
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٧,٦	٥٨,٦	٦٠,٦
الجمهورية العربية السورية	١٠,٥	٦٠,١	٦٢,٦
العراق	١٥,٩	٦١,٤	٦٢,٤
عمان	١,٢	٤٩,٤	٥٢,٣

الجدول ١ (تابع)

البلدان[1]	السكان عام ١٩٨٥ (بالملايين)	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٧٦-١٩٨٠	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨١-١٩٨٥
غربي آسيا (تابع)			
الكويت	١,٧	٦٩,٦	٧١,٦
لبنان	٢,٧	٦٥,٠	٦٥,٠
المملكة العربية السعودية	١١,٦	٥٧,٩	٦٠,٩
اليمن	٦,٩	٤٥,٩	٤٨,٤
اليمن الديمقراطية	٢,١	٤٥,٩	٤٨,٤
البحر الابيض المتوسط			
تركيا	٥٠,٣	٦٠,٣	٦١,٦
يوغوسلافيا	٢٣,١	٧٠,٣	٧٠,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
الارجنتين	٣٠,٣	٦٨,٧	٦٩,٧
إكوادور	٩,٤	٦١,٤	٦٤,٣
أوروغواي	٣,٠	٦٩,٦	٧٠,٣
باراغواي	٣,٧	٦٦,٠	٦٦,٤
البرازيل	١٣٥,٦	٦١,٨	٦٣,٤
بنما	٢,٢	٦٩,٣	٧١,٠
بورتوريكو	٣,٥	٧٣,٥	٧٤,٠
بوليفيا	٦,٤	٤٨,٦	٥٠,٧
بيرو	١٩,٧	٥٦,٩	٥٨,٦
ترينيداد وتوباغو	١,٣	٦٧,٥	٦٨,٧
جامايكا	٢,٣	٦٩,٩	٧٣,٠
الجمهورية الدومينيكية	٦,٤	٦٣,١	٦٤,١
السلفادور	٤,٨	٥٧,٤	٥٧,٢
شيلي	١٢,١	٦٧,٣	٧١,٠

الجدول ١ (تابع)

البلدان(أ)	السكان عام ١٩٨٥ (بالملايين)	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨٠-١٩٧٦	العمر المتوقع (عدد السنوات) ١٩٨٥-١٩٨١
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تابع)			
غواتيمالا	٨,٠	٥٦,٤	٥٩,٠
غيانا	١,٠	٦٦,٥	٦٨,٢
فنزويلا	١٧,٣	٦٧,٧	٦٩,٠
كوبا	٩,٩	٧٢,٨	٧٣,٤
كوستاريكا	٢,٦	٧٠,٨	٧٣,٥
كولومبيا	٢٨,٧	٦٢,٢	٦٣,٦
المكسيك	٧٩,٤	٦٥,٤	٦٧,٤
نيكاراغوا	٣,٣	٥٦,٣	٥٩,٨
هايتي	٥,٩	٥٠,٧	٥٢,٧
هندوراس	٤,٤	٥٧,٧	٦١,٩
مجموع (البلدان النامية)	٣ ٦٧٩,٥(ب) (٣ ٦٥٤,٨)(ج)	٥٥,٨(ب)	٥٧,٦(ب)

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، نيويورك .

(أ) بلدان تعدادها مليون أو اكثر .

(ب) جميع البلدان الموجودة في المناطق النامية .

(ج) مجموع البلدان التي يبلغ تعداد كل منها مليونا أو اكثر .

الجدول ٢ ـ نسب الالتحاق بالدراسة حسب فئات العمر والجنس
(مئويا)

	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
البلدان النامية	٣٢,٧	٤٥,٤	٣٧,١	٤٩,١	٤١,١	٥٢,٤
٦ ـ ١١ سنة	٥٤,٤	٧٠,٩	٦٠,٨	٧٦,٣	٦٥,٧	٧٩,٤
١٢ ـ ١٧ سنة	٢٨,٢	٤١,٤	٣٣,٨	٤٦,٦	٣٩,٦	٥٢,١
١٨ ـ ٢٣ سنة	٦,٤	١٢,٨	٨,٥	١٤,٦	١٠,٣	١٧,٠
افريقيا	٢٦,٢	٣٨,٤	٣٤,١	٤٧,٤	٤٠,١	٥٢,٧
٦ ـ ١١ سنة	٤٢,١	٥٥,٩	٥٣,٢	٦٨,٠	٦٠,٢	٧١,٦
١٢ ـ ١٧ سنة	٢٥,٠	٤٠,٢	٣٤,١	٥٠,٩	٤١,٨	٥٩,٦
١٨ ـ ٢٣ سنة	٣,٥	٩,٠	٥,٣	١٢,٠	٧,٥	١٥,٥
آسيا (باستثناء الصين)	٣٢,٢	٤٦,٨	٣٥,٢	٤٨,٨	٣٨,٦	٥١,٣
٦ ـ ١١ سنة	٥٥,٥	٧٥,٤	٦٠,٥	٧٨,٥	٦٥,١	٨١,٦
١٢ ـ ١٧ سنة	٢٦,٧	٤٠,٦	٣٠,٨	٤٤,١	٣٥,٦	٤٨,٢
١٨ ـ ٢٣ سنة	٥,٤	١٣,٢	٦,٧	١٤,٠	٨,٥	١٦,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥٢,٩	٥٥,٧	٥٧,٧	٥٩,٧	٦٠,٦	٦٢,٤
٦ ـ ١١ سنة	٧٦,٤	٧٦,٩	٨١,٦	٨٢,٥	٨٢,٨	٨٤,٢
١٢ ـ ١٧ سنة	٥٥,٨	٥٩,٩	٦٢,١	٦٤,٣	٦٩,٦	٧١,٢
١٨ ـ ٢٣ سنة	١٦,٦	٢٠,٨	٢١,٨	٢٤,٨	٢٣,٤	٢٥,٨

المصدر : الحولية الإحصائية لليونسكو لعام ١٩٨٧ .

- - - - -